إشارة

ali252a@hotmail.com
علي الفضالة

الواقع يلاحقنا

الموت.. واقع يلاحقنا.. وقضاء وأمر إلهي مكتوب علينا جميعا..
قد نحاول الفرار منه.. وقد نتحاشى الحديث عنه.. إلا أنه المصير المحتوم لكل واحد منا..
وهكذا هي أزمتنا (أزمة الكويت).. شبيهة بالموت تماما.. نحاول أن نتجنبها ونرفض مناقشتها والخوض فيها.. إلا أن الواقع والظروف فرضتها علينا..
كلنا يعرف أن الكويت ليست وليدة اليوم أو الأمس بل هي دولة لها تاريخ عريق ومكانة مرموقة بين دول العالم..
إلا أن ما عانته وما زالت تعانيه من صراعات وأزمات سياسية خارجية أثر كثيرا في نموها وتقدمها وتطورها بالشكل المتوقع منها كونها دولة نفطية.
فمن حرب العراق مع إيران (حرب الخليج) إلى الغزو العراقي الذي أدى إلى تدمير البنية التحتية لجميع مؤسسات الدولة ومرافقها واستنزاف الأموال لإعادة البناء والتعمير حتى تقف على قدميها مرة أخرى وما تبعه بعد ذلك من حرب تحرير العراق وظهور العديد من الفتن والصراعات العربية التي وقفت حجر عثرة في طريق التنمية..
حيث اتجهت الطاقات والقوى والأموال لحماية الحدود والعمل على حفظ سلامة البلد وأمنه فكان الهاجس الأمني هو محور التفكير في هذه الفترة.. في الوقت الذي اتجهت فيه دول المنطقة لاستثمار أموالها وعائداتها النفطية في التنمية والتطوير وتوفير الرفاهية لشعوبها.
فنحن لسنا كما تتهكم العديد من الأصوات وتنتقدنا عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو الوسائل المرئية والمسموعة وتصفنا بالعيش على الأطلال وتتحسف على كويت الماضي.
صحيح أننا قد تأخرنا عنهم ولكننا لسنا بأقل منهم كما يعتقد البعض.. بل نحن نعيش في واقع فرضته الظروف المحيطة بنا من أزمات سياسية واقتصادية..
وحينها لم نجد شماعة نعلق عليها أخطاءنا وما وصلنا إليه، وما آل إليه الحال سوى المجلس والحكومة وكأن أعضاء هذا المجلس لم نقم نحن باختيارهم بمحض إرادتنا ليمثلوننا تحت قبة البرلمان!
الكل يعتقد جازما ويؤمن تماما أن الحكومة مقصرة مع المواطنين وتتعامل معهم معاملة زوجة الأب التي كل همها «مغثة» أبناء زوجها والنيل منهم وممارسة كل الضغوط عليهم، وخصوصا «أبناؤه من الطبقات المحدودة الدخل» وقد يصيب بعض «الطشاش» الطبقات المتوسطة!
وتناسوا أننا نعيش أزمة وليست مشكلة عابرة نستطيع تجاوزها بسهولة ويسر.
فنحن نعاني فشلا إداريا شنيعا يهدد تحقيق أهدافنا ويمنع من إنجاز العمل في الوقت المحدد له.
فالأزمة التي نمر بها واقع نعيشه إلا أننا نرفض الإيمان والعمل بالحلول التي تم اختيارها لمواجهتها.
نرفضها.. لأننا تعودنا على نمط حياة معين.. تعودنا على الهدر.. على الاستنزاف.. على الرفاهية.. فكبرت مشاكلنا وتفاقمت وطفح الكيل بما حمل!
حتى صدمنا بالواقع الذي فرضته علينا الأزمة المالية العالمية والضغوطات الموجهة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وأسعار العقار وإلغاء الدعم وقد يقودنا إلى ما لا تحمد عقباه مستقبلا كفرض الضرائب مثلا!
إذن الخطأ ليس خطأ مجلس الأمة الحالي أو الوزراء الذين تعودنا أن نلقى كل التهم عليهم جزافا.
إن الأزمة التي نعانيها هي حصيلة تراكمات لمشاكل سابقة تفاقمت وكبرت وأهمل حلها حتى وصل الحال إلى ما وصلت إليه.
فها نحن منذ الثمانينيات ننتظر بيت العمر لمدة قد تتجاوز 15 عاما إلا أننا لم نشتك وقتها ولم نتذمر من طول المدة.. على الرغم من السكن في شقق للإيجار.. فلماذا؟
لأن الإيجارات في تلك الفترة كانت منخفضة مقارنة بالوقت الحالي الذي أصبح الإيجار فيه يستنزف أكثر من نصف راتب رب الأسرة..
إذاً الارتفاع المفاجئ في أسعار العقار والإيجار هو من أوجد هذه الأزمة وخلق هذا التذمر لدى المواطن والسبب في ذلك يعود إلى عدم وجود الرقابة على الأسعار وارتفاعها ومدى تأثيرها في دخل المواطن مما أدى إلى وصولها لهذا المستوى الذي وقفت فيه الحكومة مكتوفة الأيدي وعاجزة عن فعل أي شيء، ووقعت بين خيارين كلاهما مرّ: هل سترضي المواطن أم التاجر؟
أضف إلى ذلك قلة الأراضي المستغلة للسكن مقارنة بعدد السكان وطول مدة الانتظار أدى إلى قيام الغالبية من السكان ببناء أربعة أدوار وأكثر حتى تستوعب الزيادة في عدد أفراد الأسرة مما أدى إلى زيادة في الحمل والضغط الكهربائي والازدحام الشديد داخل المناطق السكنية.
أما عن الدعم المقدم للأبناء فحدث ولا حرج.. فقط 50 دينارا غير قابلة للزيادة، وكأن الحياة وقفت على نمطها السابق منذ أكثر من 40 عاما، وكأن احتياجات الأبناء هي هي لم تتغير بالرغم من الزحف التكنولوجي والتطور التقني العالمي، أو أن أسعار الكماليات والأساسيات ثابتة على ما هي عليه ولم تتأثر، فماذا فعلت الحكومة لحل هذه المعضلة؟
لجأت إلى الحلول الترقيعية السريعة «ويا كثرها وهي بالمخبة جاهزة في أي وقت وتفي بالغرض ولها مفعول السحر في إسكات الأفواه»..
فزادت الرواتب وقدمت البدلات وكأنها تناست أو تغافلت عما يصاحب ذلك من زيادة في الأسعار من قبل التجار وزيادة في رسوم الخدمات وبالتالي لا يستفيد المواطن من هذه الزيادة الشكلية..
فلسان حاله يقول: «لا طبنا ولا غدا الشر».
وكذلك هو الحال بالنسبة للخدمات الصحية وما أدراك عن حال الصحة لدينا؟ كيف كانت وكيف أصبحت؟!
قد يعتقد الكثير منا أن هناك تقصيرا في تقديم الخدمات والرعاية الصحية، والصحيح هو ليس بتقصير في تقديم الخدمة بل هناك سوء في التخطيط والتنظيم، فكما هو ملاحظ مشاركة العمالة الوافدة في تلقي هذه الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات التي توفرها الدولة لمواطنيها على حد سواء دون التركيز على المواطن بشكل خاص بل مساواته بالوافد.
فما نعانيه هو استنزاف في الخدمات والموارد للجميع بلا استثناء وقد يكون من دون وجه حق ودون تخطيط.
فكل شيء مشترك بين المواطن والمقيم، وهذا ما أضاع حق المواطن في تلقيه للعلاج وأصبح ينتظر الوقت الطويل ليتم علاجه.
وهنا قد يتساءل البعض: هل تعاني الكويت أزمة في الصحة والإسكان فقط؟ والإجابة لا.. ولكن الصحة والإسكان تعدان من أبرز الأزمات التي نعانيها والتي برزت على السطح بشكل واضح خلال هذه الفترة، ناهيك عن غيرها من المشكلات التي لا مجال لحصرها في هذا المقال لكثرتها.
وبعد كل هذا.
ما الحل لمواجهة هذه الأزمة؟ ومن بيده الحل؟ وكيف باستطاعتنا مواجهتها؟ وهل سنتمكن من القضاء عليها بحلول جذرية تستأصلها من جذورها؟ أم كما تعودنا دائما على الحلول الترقيعية المؤقتة؟
باعتقادي أن الخيارات أمام الحكومة صعبة.. كونها تتعامل مع أزمة تحيط بالشعب بأكمله، فهي أمام دور صعب ومهمة أصعب، كيف تخلق أو تصنع تلك الشخصية أو الأداة أو القوة التي باستطاعتها إقناع الشارع وتثقيفه وتوعيته بما يدور حوله؟ وهل سيتقبل الشارع ذلك؟
وماذا عن إصدار قوانين ولوائح جديدة للقضاء على هذه الأزمة؟ وكيف ستكون ردود الأفعال حولها؟
ويبقى السؤال الذي نبحث له عن إجابة: من بيده الشجاعة ليتحمل المسؤولية ويواجه هذه الأزمة بقوة وإصرار ورغبة في التغيير حتى تتساقط أركانها وتتلاشى أسبابها وآثارها؟
هذا ما نجهله.. ونتمنى ألا تزداد الأزمة تعقيدا ويقع ما لا تحمد عقباه!

السايرزم

الوقود بين الوفاء والجحود

www.salahsayer.com
@salah_sayer
صلاح السايِر

حالما ارتفع سعر الوقود في البلاد ضجت مواقع الإعلام الاجتماعي في شبكة الإنترنت بالنكات والتعليقات الساخرة.
فهذا يعرض للبيع حمارا للراغبين في استعماله كبديل عن السيارة، وذاك يعرض عربة يجرها حصان، وذلك يبحث عن دراجة هوائية، وآخرون يعددون فوائد المشي، وغيرها من تعليقات دافعها الغضب والسخط وعدم الرضا وانعدام القناعة، وبعضها يخلط ما بين الحكومة والدولة التي لا تحمي الفقراء، حسب بعض التعابير التي تغفل عن خير الكويت على مواطنيها والمقيمين فيها، وكأن بلادنا «عومه» مأكولة مذمومة.
□ □ □
مثل كل مرة تتحول القرارات الحكومية إلى حكايات وروايات ومبالغات عجيبة غريبة تجري على كل شفة ولسان، خاصة مع اقتراب موسم الانتخابات النيابية ورواج أسواق ضجيج الكلام، حيث الجميع يتحولون إلى معارضين أشاوس، يساهمون، دون دراية أو فطنة أو حصافة، في تحويل مواقع التواصل الاجتماعي في الكويت إلى «مكلمة» عظمى ومنصة كبرى توفر للميديا العالمية ما تشاء من انطباعات سلبية عن بلادنا، فتقوم تلك الميديا بصياغة الانطباعات على نحو يتناسب ورغباتها السياسية، كالحديث عن «الغضب الشعبي في الكويت» وسوى ذلك من عناوين مثيرة وكلام «مجعلص» وتهويمات مبالغ فيها.
□ □ □
ارتفاع سعر الوقود في الكويت حدث يوفر لنا فرصة النظر في مسألة أهم من الوقود وأسعاره، وهي مسألة امتلاك السيارة الخاصة والمتوافرة للمواطنين والمواطنات بسهولة ويسر، والمستعملة على نحو لا مثيل له في المجتمعات الأخرى، حيث ترتبط السيارة، هناك، بالعمل، فيقود المرء سيارته لإنجاز عمل ما، وذلك عكس ما يحدث في مجتمعاتنا حيث السيارة ترتبط في أحيان كثيرة بانعدام العمل، فتجد الشبان يقودون سياراتهم في الطرقات بلا هدف نهائي للوصول إليه. فقيادة السيارة لديهم مجرد تمضية وقت الفراغ في مجتمعات مخنوقة تعتبر السيارة وسيلة ترفيه مثلما هي وسيلة نقل!

رماح

شعاب مكة وشعابنا

saad.almotish@hotmail.com
سعد المعطش

لا يوجد عربي لا يعرف المثل القائل «أهل مكة أدرى بشعابها» وحتما أنه قد استخدمه للجم البعض حين يتدخلون في أموره سواء كان تدخلهم من خلال إبداء رأيهم أو من خلال توجيه النصيحة، فكل إنسان أعلم بما يخص أموره وحياته.
ومن مبدأ «كما تدين تدان» فإننا حين نستخدم ذلك المثل لإسكات البعض عن التدخل فيما يخصنا، فإن الآخرين لهم الحق في أن يستخدموا نفس المثل حتى لا نتدخل في أمورهم فهم أعلم بشعابهم ووديانهم وأمور حياتهم، وحتما أنهم يعرفون كيف يديرون أمورهم أفضل من غيرهم.
على المستوى الدولي فقد بلينا في الكويت بمن يتدخل كمواطنين في الشأن التركي ونقدم نصائحنا وكأننا نعرف تركيا وشعابها أكثر من أهلها، بل وصل بالبعض بأن يحاول فرض رأيه ويخون فلانا وعلانا، وكأن تركيا لا تعرف كيف تدير أمورها وينتظر الأتراك نصيحته على أحر من الجمر! ولهؤلاء نقول: «منتم كفو لتقديم نصائحكم».
على المستوى الداخلي، أصبح البعض يتدخل في شأن عوائل الناس سواء كانت كبيرة أو صغيرة ويقدم نصائحه بتقريب فلان والتحذير من فلان وكأنه يعرفهم أكثر من أهلهم، ونصيحتي لهؤلاء الأشخاص أن يتذكروا «أن من تدخل فيما لا يعنيه سيلقى ما لا يرضيه» ونقول لهم كما قلنا لمن يقدم نصائحه للأتراك.
فكل عائلة تعرف شعابها وسهولها وجبالها وتعرف الفرق بين أبنائها ولمن لا يفهم نصيحتي بعدم التدخل في أمور غيره فمن الواجب أن اذكره بمسرحية «الليلة يوصل محقان» وتلك الجملة الشهيرة وعليكم البحث عنها فإن فهمت كان بها وإن لم تفهم فهذه مشكلتك وحدك وعليك البحث عن حل لها فأنت أعلم بشعابك عفوا أقصد أعلم بغبائك.
أدام الله من لم يتدخل بشعاب غيره، ولادام من يحاول التكسب بمشاكل غيره.

أنواع العقود

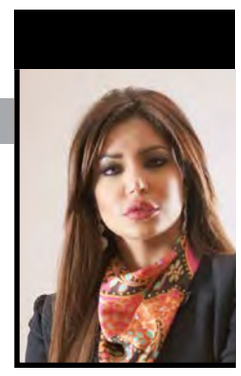

Email: saraalqanaey@gmail.com
Instgram: @Lawyer_saraalqanay
Twiter: @saraljsim
سارة الجاسم

ما هي انواع العقود؟ توجد عدة أنواع من العقود، أذكر منها العقود الصحيحة والعقود الموقوفة والعقود المشروطة..
العقود الصحيحة وواجبة النفاذ والتي يكون فيها العقد بمنزلة قانون خاص بالنسبة إلى عاقديه ويتضمن فيه الإرادة المشتركة لأطرافه. فالعقد شريعة المتعاقدين، واغلب العقود تلزم أطرافها بما تم الاتفاق عليه ،ولا يجوز لأي منهما نقض العقد او تعديله إلا بتراضي أطرافه وقد عرفة القانون الكويتي رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني (67/ 1980) المادة رقم 196 التي تنص على «العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز لأحدهما أن يستقل بنقضه أو تعديل أحكامه، إلا في حدود ما يسمح به الاتفاق أو يقضي القانون بغير».
وأيضا يكون العقد واجب النفاذ وملزما لأطرافه كنص المادة 197 من ذات القانون «يجب تنفيذ العقد طبقا لما يتضمنه من أحكام، وبطريقة تتفق مع ما يقتضيه حسن النية وشرف التعامل».
ولكن توجد عدة شروط لصحة العقود ونفاذها أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ان يكون أطراف العقد كاملي الأهلية وان يكون العقد مشروعا، ولا يكون تحقيقه مستحيلا استحالة مطلقة. فإذا انعقد العقد صحيحا يكون نافذا في الحال وملزما لأطرافه حيث يتضمن التزام العقود على (العقد شريعة المتعاقدين، الالتزام بحسن النية، الالتزام بمحتوى العقد) فلا يجوز لأي من طرفي العقد نقضه او تعديله إلا برضاء الطرف الآخر.
أما بالنسبة للعقد الموقوف فهو عقد صحيح إلا ان تنفيذه متوقف على موافقة من الطرف الآخر فله ان يجيزه او ينقضه، والعقد الموقوف يكون لعدة أسباب أذكر منها نقص أهلية أحد العاقدين أو وجود عيب من عيوب الإرادة في احد طرفي العقد. ويجوز للمتعاقدين نقضه لحين زوال السبب، وأشير إلى انه إذا انعقد العقد موقوفا فيكون الشخص الذي وقع الإكراه على ارادته هو من يختار بين إجازة العقد أو نقضه اما في حالة نقص أهلية أحد المتعاقدين يكون هذا الاختيار بيد الولي أو الوصي. على أن تكون مدة هذا الاختيار ثلاثة أشهر من تاريخ معرفة الإكراه او على الولي او الوصي بالتصرف. اما في حالة مضي مدة الثلاثة أشهر دون استعمال هذا الخيار فيعتبر هذا الخيار إجازة ضمنية وموافقة على العقد ويعد العقد صحيحا ونافذا كنص المادة 182 من القانون سالف الذكر التي تنص على «1ـ يجوز لكل ذي مصلحة أن يعذر من له حق إبطال العقد بوجوب إبداء رغبته في إجازته أو إبطاله، خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، تبدأ من تاريخ الإعذار، من غير أن يترتب على ذلك أي أثر بالنسبة إلى المدة المقررة لسقوط الحق في الإبطال. 2ـ ولا يعتد بإعذار من له حق طلب الإبطال بسبب الغلط أو التدليس أو الإكراه، إلا إذا كان قد وجه بعد انكشاف الغلط أو التدليس أو زوال الإكراه. كما أنه لا يعتد بإعذار ناقص الأهلية، إلا إذا كان قد وجه إليه بعد اكتمال أهليته. 3ـ فإذا انقضى ميعاد الإعذار من غير اختيار، اعتبر ذلك إجازة للعقد».
اما العقد المشروط فهو عقد صحيح ولكنه معلق على شرط هو امر مستقبل غير محقق الوقوع ويترتب عليه وجود الالتزام او زواله، فإذا تخلف هذا الالتزام او كان ناقصا فإن هذا العقد ينتهي ويصبح كأن لم يكن. على سبيل المثال عقد البيع المعلق على شرط الاحتفاظ بالملكية لحين وفاء المشتري بكامل الثمن. فلا ينعقد البيع قبل الوفاء بالثمن المتفق عليه في العقد ويظل البائع مالكا للمبيع حتى سداد المشتري كامل الثمن ويكون هذا الالتزام معلقا على شرط.
فيكون وجوده أو زواله مترتبا على أمر مستقبلي غير محقق الوقوع. ولكن لا يكون الالتزام بالعقد قائما إذا كان معلقا على شرط غير ممكن، أو شرط مخالف للآداب أو النظام العام.
ويعد هذا النوع من العقود غير قابل للتنفيذ الجبري ولا يخضع للتقادم المسقط، على أنه يجوز للدائن أن يتخذ من الإجراءات ما يحافظ به على حقه.

هندس

المجالس لم تعد مدارس

@Al_Derbass
Tariq@Taqatyouth.com
م.طارق جمال الدرباس

الدواوين في الكويت من الموروث الشعبي الاجتماعي الذي يتميز به المجتمع الكويتي عن بقية المجتمعات الخليجية الأخرى، بها يتواصل الأقارب والأصدقاء للسلام وتبادل الأخبار.
ولكن غالبا ما تتحول الأحاديث في الدواوين إلى ما يشبه المنتدى الحواري وإلى مساحة حرة يتناقش فيها الناس في شتى المجالات. فهي محاضن حوارية للناس، في شؤون حياتهم، ويتبادلون المعلومات والهموم والآراء.
وقيل في الأثر «المجالس مدارس» بمعنى أن الأماكن التي يتبادل فيها الناس الأحاديث والأخبار هي مدارس حياتية.
إلا أننا في الآونة الأخيرة، ومع احتدام الأوضاع السياسية بدأنا نفتقد للحوار ومهاراته في دواويننا، وبدأنا نعيش في زمن نرى في التعصب بأشكاله المختلفة، وعدم قبول ولا تقبل الرأي الآخر.
يحكي لي أحد الأصدقاء وهو طبيب أسنان، بأنه ذهب إلى أحد الدواوين، وبينما هم يتجاذبون أطراف الحديث، وإذ بهم يتطرقون إلى ألم الأسنان، فكل من في الديوانية أبدى رأيه وعلاجه، «بينما أنا المتخصص في هذا الموضوع انصت دون إبداء رأيي، ولا حتى طلب رأيي في الموضوع»، وكذلك القانونيون والمهندسون وغيرهم من أهل الاختصاص إذا ما تم التطرق لمواضيع في تخصصهم.
الأوضاع السلبية في البلاد، والنقاشات السلبية و(التحلطم بكثرة)، وعدم احترام اختلاف الآراء، وعدم الانصات لأهل الاختصاص في المواضيع المختلفة، ولا الاستئناس برأيهم، دفع الكثير للهروب من الحوار.
فالحوار الراقي، وتقبل الآراء المختلفة، والنقاش الهادئ، والانصات للطرف الآخر دون المحاولة للتصيد عليه، وعدم التمسك والتعصب لرأيك، والالتزام بآداب الحوار دون رفع الصوت، لهو من اهم المهارات التي تجعل الحوار هادفا ومميزا.
فلم تعد المجالس مدارس كما كانت للأسف، وأتمنى أن نرى في دواويننا الشباب والكبار، ينصتون لبعضهم البعض، يتحاورون ويتناقلون المعلومات والأخبار فيما بينهم، ينصت الشباب لخبرات الكبار، ويستمع الكبار لهموم وطموحات الشباب دون تسفيه ولا تصغير، نتمنى ان تعود المنتديات الثقافية الحوارية المميزة للدواوين الكويتية.

الحرف29

waha2waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

خبز الديموقراطية وزيادة البنزين

12 عاما ونحن نردد «بسنا فلوس يا حسين.. بسنا فلوس» بعد أن حققنا فوائض مالية خيالية بسبب ارتفاع سعر برميل النفط إلى ما فوق الـ125 دولارا، وأصبحت لزمتنا «ستة ألف سبعة ألف ثمانية ألف» لأننا عجزنا عن أن نعد أرقام الإيرادات الفلكية التي تحققها دولتنا كل عام، 12 عاما وزيادات وبدلات وخطة تنمية مليارية ومشاريع مليونية، طبعا أقسم بالله لو أن شيئا من خطة التنمية المجدولة بـ4 سنوات تم تنفيذه ورأيناه رأي العين ولمسناه وأحسسنا به واستفدنا منه لما تضايقنا عندما أقرت زيادة الكهرباء والماء والديزل وأخيرا البنزين، ولكن من حقنا كشعب أن نغضب ونعترض على تلك الزيادات مادامت الفوائض لم تبن مستشفى ولم توسع شارعا ولم تفتتح جامعة أو تنشئ لنا شركة أو شركتين وطنيتين.
12 عاما من الفوائض التي لم نر لها أثرا حقيقيا موازيا لحجمها على أرض الواقع، هل تعتقدون، لأنكم افتتحتم شارعا بطول 5 كيلومترات نصف حاراته مغلقة وجسرا أفعوانيا ملتويا بحارة واحدة يتجه للشويخ، اننا سنسكت أو نفرح أو نهلل أو نطبل؟!
12 عاما تولت إدارة البلد أكثر من 14 حكومة لم نر منها ما يوازي ربع حجم الفوائض بل ولا حتى ثمنها ولا تسعها، ثم تأتون لتقروا زيادات الكهرباء والماء والديزل والبنزين وتبحثوا الآن الخصم من رواتبنا بعذر التقشف.
12 عاما كان يفترض وفق خطتكم المليارية التنموية التي كانت «كونا» تضع ساعة عد تنازلية لتنفيذها، أن تحيلنا من حال إلى حال وأن تنقلنا من بلد إلى بلد حر متحرك حيوي، وتوقفت ساعة العد التنازلية عن الدوران العكسي ولم نر مشروعا حقيقيا عليه القيمة يمكن أن يلمس طرف الفرحة في داخلنا، واليوم تأتون إلينا بقرارات الزيادة.
وكأنكم تقولون لنا أنتم شركاء في الخسارة فقط، وتريدون ألا نعترض أو نمتعض أو حتى «يضيق خلقنا» إذا ما قررتم تعويض جزء من خسارة الإيرادات من جيوبنا بل من قوتنا وقوت عيالنا.
المصيبة أنه في ذات الوقت الذي أصدرتم فيه منفردين قرار زيادة البنزين تخرجون علينا وتعلنون وعلى لسان أكثر من مسؤول أن خطة التنمية المليارية لم تنجح أو لم تطبق كما يجب، وتأتون لتطلبوا منا أن نرضخ لأمر الزيادات.
في الحقيقة ليس بيدنا شيء لرد قراركم هذا، القرار الذي أدى فعليا في حال لم تنتبهوا إلى زيادة مختلف السلع الأساسية وغير الأساسية، ولكن حتى أكون منصفا فيما أقول سننتظر مجلس الأمة لنرى كيف سيتعامل مع هذه الزيادة وتوابعها الارتدادية، ولم يتبق سوى أكثر من شهرين لنعرف حقيقة ردة فعل المجلس بما أن أغلب الأعضاء يتحججون بالعطلة البرلمانية، وسننتظر شهرين لنرى كيف سيتعامل أعضاء مجلس أمتنا مع قرار زيادتكم وكيف سيوقفونكم ويوقفون تعدياتكم على جيب المواطن، لن أستبق الأحداث، كلنا لن نستبق الأحداث، فأعضاء مجلس الأمة يتمتعون بعطلة برلمانية وأغلبهم خارج البلاد عندما أقررتم الزيادة، ويردون بالسلامة إن شاء الله وينعقد المجلس ولنر كيف سيتعاملون معكم وبعدها لكل حادثة حديث، فهذا المجلس هو خبزنا الديموقراطي ولننتظر ونر كيف سيكون طعم خبزنا الديموقراطي الذي خبزناه وكيف سيكون طعمه و«بالعافية عليكم يا شعب».
● توضيح الواضح: لم أر بحياتي حكومة تعطي «باصات» للمعارضة كالحكومة الحالية.